دعونا نفترض انه تعاقد مع ٩٠ عاملا+ ١٠ مهندسين واداريين بمتوسط أجر للعامل ٢٠٠ دينار شهريا، والمهندس او الاداري ٥٠٠ دينار، فيكون المجموع = ٢٣ الف دينار شهريا، يضاف لها ٢٠٠٠ دينار كتأمين صحي وعلاوات وو..= ٢٥ الف دينار وسنويا ٣٠٠ الف دينار، وبالنسبة للسلعة المنتجة فلها قيمتين، قيمة استعمالية، اي تفيد الانسان في حقل معين كالسيارة والملابس،..الخ وقيمة تبادلية، اي تباع في السوق، ولولا انها تباع لما تم انتاجها وصرف مبالغ عليها.

والرأسمالي حينما يتسأجر شغيلة فهو يضع في حسابه ان يؤمنوا له ربحا، ولولا ذلك لما أسس مشروعه ولما استوعب شغيلة.. فالربح هو الهدف الاول للرأسمالي، فهو قدس الاقداس، بل هو يختار مشروعا ينتج سلعا مطلوبة أكثر من سواها كيلا تكسد في المخازن، ويحرص في تعاقده مع الشغيلة ان يدفع لهم أجورا أقل بما يحفظ له ربحية أكبر.

وبطبيعة الحال ان العلاقة بين الرأسمالي والعامل والشغيل عموما هي علاقة ضرورية لا مهرب منها، فالعامل بحاجة لفرصة العمل والرأسمالي بحاجة للعامل لكيما يعالج المادة الخام ويحولها لسلعة تؤمن له ربحية.

ويوم العمل قسمين، يوم عمل ضروري ويوم عمل اضافي، اي ان العامل يتقاضى أجره على يوم العمل الضروري، أما يوم العمل الاضافي فهو الذي ينتج الربحية التي تصب في جيب الرأسمالي.

أما الذي يحدد الأجرة، اي ساعات العمل الضروري، فهو الخدمات والحاجات الاجتماعية التي لا مناص منها لحياة العامل وعائلته بحيث يبقى حيا لكيما يعيد بيع قوة عمله في اليوم التالي، اي لا يمكن ان تكون الأجرة أقل من الحاجات الضرورية اجتماعيا للحياة، لأن العامل والحال هذه يموت.. طبعا ان نضال العمال والشغيلة يرفع الأجور، مثلما ان تأهيل المهني او شهادته تعودان عليه بمزيد من الأجر، ولهذا قلنا الحاجات الاجتماعية، أي لكي تؤمن الاجرة للعامل حدا أدنى من تعليم أبنائه او دراسته المهنية او وسائل الترفيه العامة.. اي لا يمكن ان لا تؤمن الأجرة للشغيلة في أمريكا تلفزيون وثلاجة ورحلة بين الوقت والاخر وتعليم أحد ابنائه جامعيا.. مثلما لا يمكن ان لا تؤمن الأجرة للشغيل في الاراضي المحتلة رغيف الخبز وبعض الملابس ومعالجة زوجته في حالة